الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/48/GMB/1

الجمعية العامة

Distr.: General
18 October 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثامنة والأربعون

جنيف، 20–31 كانون الثاني/يناير 2025

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

غامبيا

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

توطئة 3

مقدمة 4

قائمة التشريعات 5

أولاً – عملية إعداد التقرير 6

ثانياً – تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجولة الثالثة 6

ألف –الأطر الدستورية والمؤسسية والتشريعية 6

باء –الحقوق المدنية والسياسية 9

جيم –الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 14

دال –حقوق أشخاص أو مجموعات محددة 21

ثالثاً – المسائل الجديدة والناشئة 26

ألف –الحقوق الرقمية والأمن السيبراني 26

باء –طوارئ الصحة العامة وحقوق الإنسان 26

جيم –بطالة الشباب والتمكين الاقتصادي 26

دال –العمل المناخي والحقوق البيئية 26

هاء –حقوق الملكية الثقافية/الفكرية 27

واو –الأعمال التجارية وحقوق الإنسان 27

زاي –تنفيذ العدالة الانتقالية 27

رابعاً – التحديات التي تتطلب دعماً دولياً 27

توطئة

تلتزم جمهورية غامبيا بالإعمال التدريجي لحقوق وحريات جميع الأشخاص وللواجبات المنصوص عليها في اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان التي صدّقت عليها وأدرجتها في قوانينها المحلية من خلال وضع ما هو مناسب من سياسات وإجراءات تشريعية وقضائية وإدارية وتدابير متعلقة بالميزانية.

وفي ضوء هذه الخلفية، يرمي هذا التقرير إلى تسليط الضوء على التدابير المعتمدة والتقدم المحرز، فضلاً عن القيود التي ووجهت. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض (2020–2024)، كان لا بد من التغلب على العديد من التحديات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال.

وتنتهز حكومة غامبيا هذه الفرصة للإعراب عن تقديرها لمجلس حقوق الإنسان والفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل وتأمل أن يولي كل منهما ما يلزم من تقدير للتقدم المحرز حتى الآن، وللقرارات المتخذة للتغلب على التحديات المبيَّنة، وأن يواصلا دعم غامبيا في التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في غامبيا من أجل تحقيق المصلحة العامة للبلد.

وتتطلع حكومة غامبيا إلى فرصة إجراء حوار بناء مع الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في كانون الثاني/يناير 2025.

مقدمة

يوضـــح هذا التقرير الإجراءات التي اتخذتها حكومة جمهورية غامبيا والتقدم الذي أحرزته في معالجة التوصـيات الصـادرة عن اسـتعراض الجولة الثالثة في تشـرين الثاني/نوفمبر 2019. وخلال ذلك الاسـتعراض، قُدِّمت 222 توصية قبلت غامبيا 207 توصيات منها وأحاطت علماً بالتوصيات الـ 15 المتبقية.

وركز جزء كبير من توصـيات الفريق العامل المعني بالاسـتعراض الدوري الشـامل على المسـاواة بين الجنسين، وحرية التعبير، والإصـلاح القضـائي، وحقوق الطفل، وهي المجالات التي حظيت بأكبر قدر من الاهتمام.

وتعكس التطورات الإيجابية التي حصـلت، عقب اسـتعراض الجولة الثالثة، في جميع المجالات التي تناولتها التوصـــيات المقبولة التزامَ غامبيا القوي بالنهوض بالآليات التي تكفل تعزيز حقوق الإنســـان والتمتع بها، على الرغم من التحديات الكبيرة ذات الصلة. وشملت الجهود المبذولة كفالة الأمن والمساءلة، وتعزيز الديمقراطية، واحترام سيادة القانون والحكم الرشيد، وتعزيز الوصول إلى العدالة. وكما هو مبين في هذا التقرير، حرصت غامبيا على تكريس جهودها لإدماج مبادئ حقوق الإنسان في إطارها القانوني.

قائمة التشريعات

قانون الوصول إلى المعلومات لعام 2021

قانون المواليد والوفيات والزيجات (المعدل) لعام 2021

قانون الطفل لعام 2005

قانون الطفل (المعدل) لعام 2016

قانون الزواج المسيحي (المعدل) لعام 2021

قانون الزواج المدني (المعدل) لعام 2021

دستور غامبيا لعام 1997

القانون الجنائي (الفصل 10:01)

القانون المتعلق بالعنف العائلي لعام 2013

القانون المتعلق بالعنف العائلي (المعدل) لعام 2021

قانون منع التعذيب وحظره لعام 2023

قانون المعلومات والاتصالات لعام 2009

قانون العمل لعام 2023

قانون ممتلكات المرأة المتزوجة (المعدل) لعام 2021

قانون قضايا الزواج (المعدل) لعام 2021

قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية لعام 2023

القانون الوطني للحماية الاجتماعية لعام 2024

قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2021

القانون المتعلق بالجرائم الجنسية لعام 2013

قانون الجنسية والمواطنة في غامبيا (المعدل) لعام 2021

قانون الجرائم السياحية لعام 2003

قانون الجرائم السياحية (المعدل) لعام 2014

قانون الجرائم السياحية (المعدل) لعام 2021

القانون المتعلق بالاتجار بالأشخاص لعام 2007

قانون المرأة لعام 2010

قانون المرأة (المعدل) لعام 2015

قانون المرأة (المعدل) لعام 2021

أولاً- عملية إعداد التقرير

1- تولى إعداد هذا التقرير خبير استشاري تحت إشراف وزارة العدل. وشملت عملية الصياغة مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة من الوزارات والمؤسسات ذات الصلة لجمع المعلومات عن التقدم المحرز منذ الجولة الأخيرة.

2- وخضع التقرير لعملية تشاورية شاملة لاستقاء المعلومات من أصحاب المصلحة في جميع الأجهزة الحكومية (التنفيذية والتشريعية والقضائية). وعقب ذلك، تولى الخبير الاستشاري واللجنة الفنية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل التي أنشأتها وزارة العدل، على التوالي، إعداد عدة صيغ من مشروع التقرير وتنقيحها[1]. وأُطلع على مشروع التقرير أصحابُ المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأطراف الأخرى ذات الصلة، لمراجعته وبحثه، قبل عقد معتكف[2] في الفترة من 13 إلى 14 أيلول/سبتمبر 2024، بقيادة وزير العدل، من أجل زيادة تحسين التقرير ووضعه في صيغته النهائية بناءً على التعليقات الواردة.

3- وعُقدت في الفترة من 27 إلى 28 أيلول/سبتمبر 2024 حلقة عمل[3] لاعتماد التقرير، عُرض فيها مشروع التقرير النهائي مرة أخرى على المشاركين الممثلين لكل من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني للنظر فيه. وأُخذت مساهمات المشاركين واقتراحاتهم وتوصياتهم في الاعتبار عند إعداد الصيغة النهائية لتقديمها إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

ثانياً- تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجولة الثالثة

ألف- الأطر الدستورية والمؤسسية والتشريعية

1- قبول المعايير الدولية *(التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وإدماجها والتعاون مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات)*

التوصيات

127-1، 127-2، 127-3، 127-4، 127-5، 127-6، 127-7، 127-8، 127-9، 127-13، 127-14، 127-19، 127-37، 127-43. *(الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة – السلام والعدل والمؤسسات القوية)*

حالة التنفيذ

4- لم تنفذ هذه التوصيات بعد بصورة كاملة. ومع ذلك، برهنت غامبيا على التزامها بإدراج الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في قوانينها المحلية من خلال التصديق على جميع معاهدات الأمم المتحدة الأساسية التسع لحقوق الإنسان والبروتوكولات الاختيارية الرئيسية، مثل البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتضح من القوانين الوطنية مثل قانون المرأة لعام 2010، وقانون الطفل لعام 2005، وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2021، وقانون منع التعذيب وحظره لعام 2023 أن أحكام المعاهدات الرئيسية قد أُدرجت في القوانين المحلية، وشمل ذلك أحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبروتوكول

حقوق كبار السن في أفريقيا، واتفاقية مناهضة التعذيب. ويبين هذا المنحى تفاني غامبيا في مراعاة التواؤم مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان، علماً أنها لا تزال ملتزمة بأن تصبح طرفاً في صكوك دولية إضافية لحقوق الإنسان[4].

5- وخطت غامبيا خطوات كبيرة في الوفاء بالتزامها بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات، واضطلعت بما يلي خلال الفترة المشمولة بالاستعراض:

(أ) قدمت في كانون الأول/ديسمبر 2020 تقريرها الدوري السادس إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وخضعت لعملية استعراض في تشرين الأول/أكتوبر 2022؛

(ب) قدمت في آذار/مارس 2021 تقريرها الأولي إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، وهي الآن بصدد إعداد ردودها الخطية على قائمة المسائل التي طرحتها اللجنة؛

(ج) قدّمت في نيسان/أبريل 2024 إلى لجنة حقوق الطفل تقريرها الجامع للتقارير الدورية من الرابع إلى السابع المتعلقة باتفاقية حقوق الطفل.

2- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

التوصيات

127-62، 127-63، 127-64، 127-65، 127-66. (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة – السلام والعدل والمؤسسات القوية)

حالة التنفيذ

6- نُفذت هذه التوصيات بصورة كاملة. وأنشأت غامبيا منذ عام 2017 اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي بدأت عملها في شباط/فبراير 2019، ممتثلة في ذلك لمبادئ باريس التي تكفل استقلاليتها وفعاليتها. وتؤدي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دوراً حاسماً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد.

7- وتتلقى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مستوى معقولاً من التمويل والدعم للاضطلاع بولايتها، بيد أن عدم كفاية التمويل لا يزال يشكل تحدياً يعرقل قدرتها التشغيلية الكاملة. ومع ذلك، تبذل الحكومة جهوداً لكفالة استقرار ميزانية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، كانت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تابعة لوزارة العدل، لكنها مُنحت، اعتباراً من عام 2022، الاستقلال المالي اللازم من خلال إدراجها في قانون الاعتمادات، من أجل تعزيز استقلاليتها وكفاءتها في الامتثال لمبادئ باريس؛ وبالتالي أصبحت اللجنة تستمد تمويلها مباشرة من الصندوق الموحد.

8- وتتمتع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان باستقلالية مؤسسية تخولها العمل بصورة مستقلة وتقديم تقارير سنوية إلى الجمعية الوطنية. وتعتبر هذه الاستقلالية عاملاً حيوياً في اضطلاع اللجنة بدورها في حماية حقوق الإنسان.

9- وحصلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على التصنيف "ألف" من التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مما يدل على تمكنها من الامتثال الكامل للمعايير الدولية في غضون ثلاث سنوات فقط من إنشائها. وللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حالياً في غامبيا، إلى جانب مكتبها الرئيسي في بانجول، مكتبان إقليميان أحدهما في منطقة الضفة الشمالية والآخر في منطقة أعالي النهر.

3- الإطار الدستوري والتشريعي

التوصيات

127-21، 127-22، 127-23، 127-91، 127-92، 127-93، 127-94، 127-95، 127-96، 127-97، 127-98. *(الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة - الحد من أوجه عدم المساواة؛ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة - السلام والعدل والمؤسسات القوية)*

حالة التنفيذ

10- نُفذت هذه التوصيات بصورة كاملة. وأجرت غامبيا مراجعة شاملة لإطارها الدستوري، وألغت في آخر مشروع للنص المقترح الأحكام المتعلقة بعقوبة الإعدام، علماً أن المشروع كان سيعرض للنقاش في عام 2024. وفي الوقت نفسه، أقرت غامبيا منذ عام 2018 حظراً لعقوبة الإعدام، ووقعت وصدقت على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

4- الإصلاحات المؤسسية والقانونية

التوصيات

127-10، 127-24، 127-25، 127-26، 127-27. *(الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة – السلام والعدل والمؤسسات القوية)*

حالة التنفيذ

11- أُدمجت الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مشروع دستور 2024، المقرر طرحه للنقاش في وقت لاحق من العام. وتلتزم غامبيا بتعزيز تعاونها مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الهيئات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، من أجل تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية لحماية حقوق الإنسان ودمج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في تشريعاتها وممارساتها الوطنية، وضمان احترام حقوق جميع المواطنين.

12- وجرى تنقيح القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية في غامبيا. ويمثل هذا التنقيح أول مراجعة شاملة للقوانين الجنائية في البلد منذ عدة عقود. وقُدمت مشاريع القوانين إلى الجمعية الوطنية في تموز/يوليه 2020، وهي الآن موضع بحث أمام الجمعية بكامل هيئتها. ويدل ذلك على الجهود التشريعية المضطلع بها من أجل تحديث وعصرنة الإطار القانوني بما يتماشى مع المعايير والمتطلبات الراهنة.

13- ويُحدّد الفصل الخامس من مشروع دستور 2024 الإطار العام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويشمل سرداً وافياً لحقوق محددة مثل الحق في الحياة وحماية الحرية والحماية من الرق والعبودية، والحق في الكرامة الإنسانية والحماية من التعذيب، والحق في الخصوصية، والحق في الإجراءات الإدارية العادلة، والحق في المحاكمة العادلة، والحق في حرية التعبير ووسائل الإعلام والوصول إلى المعلومات، والحق في الحريات الدينية. وتتماشى هذه الحقوق بصورة وثيقة مع تلك المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

14- وتواصل غامبيا بنشاط استعراض القوانين المحلية لكفالة توافقها مع أفضل الممارسات الدولية. وتستند هذه العملية على تقييمات وتعديلات شاملة للتشريعات القائمة من أجل تحسين الأطر القانونية ودعم معايير حقوق الإنسان. وتتركز الجهود على تعزيز القوانين المتعلقة بالحريات المدنية والحقوق الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، من أجل النهوض ببيئة قانونية تقدمية ومتوافقة مع المعايير العالمية.

15- وفي عام 2022، شرعت وزارة الخدمة العامة والإصلاحات الإدارية وتنسيق السياسات وتنفيذها في تفعيل نظام للحوكمة الإلكترونية، بدعم من البنك الدولي، من أجل تحسين الشفافية والمساءلة في تقديم الخدمات العامة. وتشمل المبادرة، التي توجد حالياً في مرحلة التطوير، ما يلي:

(أ) إجراء مسح ومواءمة للسياسات والتشريعات والأطر التنظيمية من أجل تحسين تقديم الخدمات، واعتماد نظم معلوماتية متكاملة لإدارة الموارد البشرية على صعيد دوائر الخدمة العامة، واعتماد أنظمة لإدارة الأداء؛

(ب) توسيع نطاق نظام إدارة السجلات الإلكترونية على صعيد دوائر الخدمة العامة، وتطوير المبادرات والأطر السياساتية والتنظيمية القائمة في مجال الحوكمة الإلكترونية أو استحداثها؛

(ج) كفالة التنفيذ الفعال والكفؤ للقوانين والسياسات واللوائح اللازمة لتحفيز وتسريع التحول والتحديث الرقميين فيما يتصل بالتنمية الوطنية، وتعزيز جهود الدعوة بشأن السياسات والبرامج الحكومية واعتماد آليات لإشراك المواطنين وتلقي تعليقات مرتدة من الجمهور؛

(د) إعداد تقارير تقييم دورية تدعم على نحو استباقي إنتاج ونشر البيانات اللازمة للإبلاغ عن الأداء المالي وتقديم الخدمات الرئيسية في قطاعات مختارة.

باء- الحقوق المدنية والسياسية

1- حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية

التوصيات

127-127، 127-128، 127-129، 127-131، 127-133، 127-134، 127-135، 127-136.
(الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة - الحد من أوجه عدم المساواة؛ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة - السلام والعدل والمؤسسات القوية)

حالة التنفيذ

16- نُفذت بعض التوصيات الصادرة عن لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر في غامبيا. واختتمت اللجنة عمليات التحقيق في عام 2021 على إثر جلسات استماع مكثفة بدأت في كانون الثاني/يناير 2019. وأُنشئت اللجنة من أجل توثيق ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال حكم الرئيس يحيى جامع في الفترة من عام 1994 إلى عام 2017. وفي الختام، قدمت لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر إلى الحكومة 265 توصية تهدف إلى ضمان المساءلة، وتعزيز المصالحة، وإجراء إصلاحات لمنع تكرار انتهاكات الماضي. ومن بين هذه التوصيات، قبلت الحكومة رسمياً 263 توصية، ورفضت توصيتين، والتزمت بتنفيذها ضمن التزامها الأوسع بتحقيق العدالة والتعافي على الصعيد الوطني. ويؤكد هذا القبول جهود غامبيا المستمرة الرامية إلى معالجة المظالم التاريخية ووضع الأساس للسلام والديمقراطية المستدامين.

17- وتلتزم الحكومة بكفالة عدم استفادة الأفراد المتهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاختفاء القسري، من أي قوانين عفو خاصة. وتبذل حالياً جهوداً من أجل إنشاء نظام خاص للمقاضاة في مثل هذه القضايا. وأصدرت الحكومة كتاباً أبيضاً في هذا الصدد في أيار/مايو 2022، وخطة لتنفيذ الكتاب الأبيض الحكومي في الفترة 2023-2027. ولتسهيل العملية، سنت الحكومة قانونين: قانون مكتب المدعي الخاص لعام 2024 وقانون آلية المساءلة الخاصة (لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر) لعام 2024. وإضافة إلى ذلك، أُنشئت شعبة جنائية خاصة تابعة للمحكمة العليا في غامبيا للنظر في القضايا المرفوعة من لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر.

18- وعلاوة على ذلك، تدعم الحكومة بنشاط محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة الذين فروا إلى ولايات قضائية أخرى، بما في ذلك سويسرا، والولايات المتحدة، وألمانيا. وتضطلع هذه الدول حالياً بملاحقة مرتكبي هذه الجرائم خلال فترة نظام جامع أو بالتحقيق معهم، بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية. وحافظت غامبيا على علاقات قانونية متبادلة مع هذه البلدان، مما يسر التعاون والدعم في هذه الإجراءات القانونية. وصدرت في سويسرا مؤخراً إدانة بالسجن لمدة 20 عاماً في حق عثمان سونكو، وزير الداخلية السابق في الحكومة السابقة بسبب الجرائم التي ارتكبها خلال تلك الفترة. وذهب البلد إلى أبعد من ذلك بسن قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية لعام 2023، من أجل إتاحة تحقيق العدالة سواء فيما يتعلق بلجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر أو في قضايا أخرى.

19- وتبذل الحكومة جهوداً لضمان التنفيذ الكامل لتوصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر التي حظيت بالقبول، بما في ذلك إنشاء أفرقة مخصصة للتحقيق مع الأشخاص الذين نُسبت إليهم أفعال في تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر. وتحقيقاً لهذه الغاية، سُن قانون تعويض الضحايا لعام 2023، واقترحت وزارة الداخلية مشروع قانون اللجنة المعنية بالسلم والمصالحة، الذي من المتوقع أن يصبح قانوناً في وقت قريب جداً.

2- حظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

التوصيات

127-4، 127-5، 127-6، 127-7، 127-99، 127-100، 127-101، 127-102، 127-103، 127-104، 127-119، 127-127. *(الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة – السلام والعدل والمؤسسات القوية)*

حالة التنفيذ

20- نُفذت هذه التوصيات جزئياً. وبينما يدرس البلد إمكانية التصديق في وقت قريب على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، اتُّخذت خطوات مهمة شملت سن قانون منع التعذيب وحظره لعام 2023، الذي يجرم أعمال التعذيب ويتيح ضمانات لصون كرامة الإنسان بما يتماشى مع المعايير الدولية.

21- واتخذت غامبيا خطوات مهمة للتصدي للتعذيب وسوء المعاملة والاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات إنفاذ القانون وقوات الأمن. ويتبين ذلك من سن قانون منع التعذيب وحظره لعام 2023. واعتمدت الحكومة تدريباً في مجال حقوق الإنسان موجهاً لموظفي إنفاذ القانون وهي تواصل العمل على تحسين آليات الرقابة لمنع الانتهاكات. وإضافة إلى ذلك، تؤدي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دوراً رئيسياً في التحقيق في مزاعم التعذيب وسوء المعاملة[5].

22- وتمضي الحكومة أيضاً في مراجعة نظام العدالة الجنائية لإنهاء الاحتجاز المؤقت المطول وضمان معاملة جميع الأفراد المحتجزين وفقاً للمعايير الدولية. ويجري حالياً التصديق على مشروع قانون الشرطة، الذي يُنتظر تقديمه إلى الجمعية الوطنية. ويعالج مشروع القانون بصورة كفاية قضايا الاعتقال التعسفي، والاحتجاز غير القانوني، والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، من بين أمور أخرى. وعلاوة على ذلك، تتواصل الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب داخل وكالات إنفاذ القانون وغيرها من دوائر الأمن، واتُّخذت تدابير محددة للتحقيق مع المسؤولين في انتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبتهم. وتشمل بعض التدابير المحددة تقديم تدريب تنظمه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني، وهي خطوة واكبها نشر دليل في عام 2024 يتناول مواضيع من قبيل حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والعنف الجنسي والجنساني، من أجل توجيه الأجهزة الأمنية في هذه الأمور.

23- وتعمل غامبيا بنشاط على مواءمة ممارسات الاحتجاز مع المعايير الدولية. واعتُمدت إصلاحات لضمان عدم وضع أي شخص رهن الحبس الاحتياطي بعد بلوغ الحد الأقصى المنصوص عليه قانوناً وهو 72 ساعة. وإضافة إلى ذلك، أولت الحكومة الأولوية للتدريب في مجال حقوق الإنسان لكل من قوات الشرطة والموظفين القضائيين، بهدف تعزيز احترام حقوق الإنسان على صعيد أجهزة إنفاذ القانون والسلطة القضائية، وبالتالي تعزيز الإنصاف والكفاءة الشاملين لنظام العدالة.

24- وأدّت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دوراً أساسياً في التحقيق في مزاعم التعذيب، لا سيما داخل مرافق الاحتجاز. ومن الحالات البارزة في هذا الصدد التحقيق مع القائد السابق لوحدة شرطة مكافحة الجريمة في عام 2021[6]، مما أسفر عن توصيات للمساءلة والإصلاح.

25- واتخذت قوة شرطة غامبيا خطوات للتصدي للإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان. وقُدِّمت لضباط الشرطة دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان، رُكِّز فيها على منع التعذيب وسوء المعاملة. وإضافة إلى ذلك، عُزِّزت آليات مساءلة الضباط، بما في ذلك الإجراءات التأديبية وإجراءات الملاحقة القضائية. ويكفل إنشاء وحدات للرقابة الداخلية على صعيد قوة الشرطة التحقيق مع الضباط المتورطين في التعذيب أو سوء المعاملة وتقديمهم إلى العدالة. وتسلط هذه الجهود الضوء على التزام الحكومة بدعم حقوق الإنسان وضمان المساءلة في إنفاذ القانون. واستُحدثت آليات رقابية من أجل منع الاعتقالات التعسفية وكفالة اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في جميع الأوقات.

3- ظروف الاحتجاز

التوصيات

127-119، 127-120، 127-121. (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة - السلام والعدل والمؤسسات القوية)

حالة التنفيذ

26- نُفذت هذه التوصيات جزئياً. ومع ذلك، تعمل غامبيا بنشاط على التحقيق في جميع ادعاءات التعذيب أثناء الاحتجاز من خلال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والوكالة الوطنية للمساعدة القانونية، ومكتب أمين المظالم. ويُضطلع بعمليات تفتيش منتظمة وبإدخال تحسينات على الهياكل الأساسية للسجون والرعاية الصحية. ومن أجل تدارك ضعف مرافق الطبخ في السجون، الأمر الذي عرض النزلاء لتهديدات ناجمة عن استهلاك أغذية خطرة، شُيدت مطابخ جديدة.

27- وتكفل غامبيا عدالة المحاكمات وإجراءها في الوقت المناسب من خلال إدخال إصلاحات قضائية شاملة منها تحديث الإطار القانوني للحد من حالات التأخير، وتحديث مرافق المحاكم للتخفيف من التدوين اليدوي لمحاضر المداولات، وإتاحة تدريب مكثف للموظفين القضائيين[7]. وإضافة إلى ذلك، تتيح الحكومة إمكانية الحصول على المساعدة القانونية لضمان تمتع فئات معينة من الأشخاص، على النحو المنصوص عليه في القانون، بتمثيل قانوني فعال في القضايا الجنائية[8]. ويجري أيضاً تنظيم حملات توعية عامة لتعريف المواطنين بحقوقهم القانونية.

28- وتعالج الحكومة مسألة ظروف السجون من خلال تحسين المرافق الصحية، وتعزيز إمكانية الحصول على الرعاية الطبية، وتعيين موظفي الرعاية الصحية المدربين، والحد من الاكتظاظ، وتعزيز الخدمات الغذائية. وتولت الحكومة تجديد بعض الزنازين في معسكر سجن جيشوانغ القديم، في حين استكملت منظمات شريكة مانحة إنشاء عنبرين مخصصين للحبس الاحتياطي. وفي الوقت نفسه، ثمة خطط لبناء سجن جديد، باعتباره حلاً طويل الأجل لمسألة الظروف المعيشية السيئة واللاإنسانية والمهينة للسجناء في سجني مايل 2 وجانجانغبوره.

4- حظر الرق والاتجار

التوصيات

127-144، 127-145، 127-146، 127-149، 127-150، 127-151، 127-152، 127-153.
(الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة - العمل اللائق والنمو الاقتصادي؛ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة - السلام والعدل والمؤسسات القوية)

حالة التنفيذ

29- نُفذت هذه التوصية جزئياً. وتُصنف غامبيا حالياً في الفئة 2 من مؤشر الاتجار بالأشخاص لعام 2024، استناداً إلى تقرير ذي صلة صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية. ويشير هذا الترتيب إلى أن غامبيا حتى وإن لم تستوف بعد تماماً المعايير الدنيا للقضاء على الاتجار بالأشخاص، فهي تبذل جهوداً كبيرة للامتثال لتلك المعايير.

30- وتستخدم الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص نهجاً متعدد القطاعات لمكافحة الاتجار. ويشمل هذا النهج شقاً يتعلق بالتوعية يُضطلع به من خلال البرامج الحوارية الإذاعية وتدريب منظمات المجتمع المدني وموظفي إنفاذ القانون والدبلوماسيين والمهنيين القانونيين وغيرهم. وأُطلق الخط الساخن 1123 لتسهيل الإبلاغ عن حالات الاتجار. وإضافة إلى ذلك، تقدم الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص خدمات استشارية أسبوعية مجانية إلى الضحايا لمساعدتهم على الاندماج مرة أخرى في المجتمع، فضلاً عن منحهم تصاريح إقامة عن طريق الدوائر المعنية بالهجرة، ومدهم بدعم مالي لتسهيل الاندماج.

31- وعززت الوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص عدد المحققين التابعين لها ووسعت مقر أمانتها من أجل تحسين قدرتها على التحقيق في قضايا السياحة الجنسية التي تستهدف الأطفال والتصدي لها، بموازاة مع اعتمادها على الدعم الذي تتيحه وزارة العدل في سياق الملاحقات القضائية. وتنظم الوكالة تدريباً للعاملين في الفنادق ووحدة الأمن السياحي بشأن الاتجار والمسائل ذات الصلة. وأنشأت الوكالة آلية إحالة وطنية للمهاجرين الذين يواجهون أوضاعاً هشة، بمن فيهم ضحايا الاتجار. وتشكّل هذه الآلية إطاراً وطنياً موجهاً لمقدمي الخدمات يرمي إلى تمكين الفئات الهشة المعنية من الوصول إلى الضمان الاجتماعي.

32- وسعت الوكالة إلى توسيع جهودها في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص عبر الحدود من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع البلدان المجاورة، بما فيها نيجيريا والسنغال. وتعزز هذه الاتفاقات التدابير التعاونية والشراكات الإقليمية، الأمر الذي يتيح تدخلات أكثر فعالية لمواجهة شبكات الاتجار وحماية أفضل للضحايا.

5- حرية الرأي والتعبير

التوصيات

127-28، 127-33، 127-38، 127-44، 127-49، 127-50، 127-52، 127-53، 127-55، 127-58، 127-59، 127-60، 127-61، 127-137، 127-132، 127-138. *(الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة - السلام والعدل والمؤسسات القوية)*

حالة التنفيذ

33- نُفذت جزئياً التوصيات المتعلقة بتعزيز الإطار القانوني لحرية وسائط الإعلام، وتمضي غامبيا بصورة استباقية في تنقيح قانون المعلومات والاتصالات، بمساعدة مجموعة البنك الدولي، وتطوير مشروع قانون جديد للاتصالات يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية لحرية الإعلام وحرية التعبير.

وصُمّم هذا التشريع المنتظر بدقة من أجل إلغاء الأحكام المتجاوزة والتقييدية، وضمان حماية أكبر للصحفيين، وتعزيز بيئة مواتية للمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وعلى وجه التحديد، يستهدف مشروع القانون المتوقع عرضه على الجمعية الوطنية تعزيز سلامة العمل الصحفي وإزالة العقبات التي تعترض حرية التعبير.

34- ويتضمن مشروع قانون الاتصالات الجديد أحكاماً تعزز آليات حماية الصحفيين من المضايقة والعنف. ويعكس ذلك الالتزام بحماية العاملين في وسائل الإعلام، وهو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على صحافة حرة ومستقلة.

35- ولزيادة دعم تطوير وسائل الإعلام، أصدرت غامبيا العديد من التراخيص لوسائل إعلام جديدة، بما في ذلك محطات إذاعية وتلفزيونية وصحف، الأمر الذي أتاح تعزيز تنوع الأصوات ومصادر المعلومات المتاحة للجمهور. وتندرج هذه المبادرة ضمن استراتيجية أوسع لتشجيع وجود مشهد إعلامي حيوي منسجم مع الخطاب الديمقراطي.

36- ولم تمر الجهود التي بذلتها غامبيا دون أن يلاحظها المتتبعون في الساحة الدولية. ويؤكد ترتيب البلد في مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام 2024 – المرتبة 10 في إفريقيا و58 عالمياً – خطواته الكبيرة نحو تعزيز حرية الإعلام وضمان سلامة الصحفيين. ويعكس هذا التصنيف التزام الدولة المستمر بدعم حرية التعبير بوصفها حقاً أساسياً.

37- وأُحرز تقدم كبير في حماية حرية الرأي والتعبير. ولدى غامبيا الآن قانون يكفل الوصول إلى المعلومات صدر في عام 2021، وتشرف عليه وزارة الإعلام. وأنشأ القانون اللجنة المعنية بالوصول إلى المعلومات، التي شرعت في عملها في أيلول/سبتمبر 2024. وتضطلع اللجنة بمسؤولية الإشراف على الوصول إلى المعلومات وكذلك بحماية البيانات والخصوصية. وتهدف هذه الإصلاحات إلى إزالة الحواجز التي تحول دون حرية التعبير وكفالة قدرة الصحفيين والمؤسسات الإعلامية على العمل دون خوف من الانتقام.

6- مكافحة التمييز وفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

التوصيات

127-42، 127-48. (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة – المساواة بين الجنسين؛ الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة – الحد من أوجه عدم المساواة؛ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة – السلام والعدل والمؤسسات القوية)

حالة التنفيذ

38- يحظر دستور غامبيا صراحة أي شكل من أشكال التمييز، وهو ما يكفل معاملة جميع الأفراد على قدم المساواة بصرف النظر عن نوع جنسهم أو لونهم أو عرقهم أو دينهم. وتنسجم هذه الحماية مع الالتزام بالقضاء على أوجه عدم المساواة وتوفير سبل الانتصاف لضحايا التمييز من أجل إرساء إطار يكفل تعزيز المساواة في الحقوق.

39- ومع أن غامبيا لم تعتمد بعد قانوناً موحداً وشاملاً لمكافحة التمييز، يظل مبدآ المساواة وعدم التمييز متأصلين في مختلف تشريعاتها. وتعزز هذه التشريعات الولاية الدستورية فيما يتعلق بمكافحة التمييز. وعلى سبيل المثال، يتضمن قانون العمل لعام 2023 وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2021 أحكاماً تحظر التمييز، لا سيما في التوظيف وإمكانية الوصول، وهو ما يكفل بالتالي حماية الفئات الهشة. وإضافة إلى ذلك، أجري استعراض شامل لجميع القوانين التي تشتمل على تمييز ضد المرأة وعُدِّلت التشريعات ذات الصلة[9]. ويصب هذا المنحى التشريعي في تعزيز الجهود الرامية إلى إنفاذ معايير مكافحة التمييز في قطاعات متعددة.

40- ومن أجل كفالة حماية حقوق العمال والتصدي بفعالية للتمييز في مكان العمل، أنشأ قانون العمل محاكم قطاعية في جميع أنحاء البلد وخولها اختصاص النظر في نزاعات العمل[10]. وتوفر هذه المحاكم فضاء لتسوية نزاعات العمل، مما يضمن وصول ضحايا التمييز في مكان العمل إلى سبل الانتصاف والحماية في الوقت اللازم.

41- وفيما يتعلق بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية، تؤيد غامبيا موقف الاتحاد الأفريقي الذي يستند إلى أن هذه الحقوق غير معترف بها صراحة في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1- الحق في الصحة

التوصيات

127-165، 127-166، 127-167، 127-168، 127-169، 127-170، 127-171، 127-172، 127-173، 127.174. *(الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة - الصحة الجيدة والرفاه؛ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة - المساواة بين الجنسين؛ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة - المياه النظيفة والصرف الصحي)*

حالة التنفيذ

42- تواصل غامبيا إيلاء الأولوية للتمتع بالحق في الصحة من خلال اعتماد نهج استراتيجي في زيادة الموارد المخصصة للقطاع الصحة[11]. ويشمل ذلك ضخ استثمارات مهمة في تحسين الهياكل الأساسية للرعاية الصحية، لا سيما في المناطق الريفية، وتوسيع نطاق برامج التدريب الموجهة للعاملين في مجال الإرشاد الصحي. وتُستكمل هذه الجهود بمبادرات جارية لتحسين جمع البيانات ورصدها، وهو أمر ضروري لتقييم المؤشرات الصحية وتعديل الاستراتيجيات حسب الضرورة.

43- وفي الفترة بين عامي 2020 و2021، جُدّدت المرافق الصحية في إيساو ونجاو، واستُحدثت بموازاة مع ذلك مراكز علاجية أخرى في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك في بانسانغ، وساليكيني، وشيسما جاو، وتومانا، ومانغكامانغ كوندا، وكيانغ جالي. وتشمل المرافق الطبية الأخرى قيد التجديد أو الإنشاء ما يلي: المركز الوطني فاراتو الخاص بمعالجة النفايات الطبية، ومستشفى إدوارد فرانسيس سمول التعليمي، والمراكز الصحية في كوندانغ، وبويام، وبريكاماباو. ومن المقرر أن يبدأ تشييد العديد من المرافق الطبية الأخرى في جميع مناطق البلد قبل نهاية عام 2024. ويهدف ذلك إلى تحقيق الطموح الوطني المعبر عنه في السياسة الصحية الوطنية للفترة 2021-2030 الرامية إلى تمكين كل شخص من الوصول إلى مرفق للرعاية الصحية ضمن نطاق لا يتجاوز ثلاثة كيلومترات.

44- ولا يزال التزام غامبيا بخفض وفيات الأمهات والرضع راسخاً، إذ لوحظت أوجه تحسن كبير أتاحها توسيع نطاق خدمات الصحة الإنجابية. وتشمل هذه الخدمات الرعاية الشاملة قبل الولادة وبعدها، وتحسين برامج التطعيم، وتعزيز الوصول إلى الرعاية الطارئة في مجال التوليد وطب حديثي الولادة، بما يتماشى مع المعايير الدولية. وعلاوة على ذلك، توفر الحكومة الرعاية الصحية المجانية للنساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة، مما يدعم هدف غامبيا في مجال التغطية الصحية الشاملة.

45- وتشمل الجهود الأخرى الرامية إلى خفض معدلات وفيات الأمهات والرضع تعزيز فرص الحصول على الخدمات في مجال التوليد والرعاية الطارئة للأمهات والمواليد وتعزيز مهارات القابلات. ويمثل مشروع مؤشرات تغذية وصحة الأم والطفل إحدى المبادرات التي تقوم على تحسين كفاءة النظم الصحية وتعزيز الروابط بين المرافق الصحية والمجتمع من أجل تحسين التغطية الخدمية وجودتها.

46- ويجري تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين الخدمات الصحية مع التركيز على تدريب العاملين الصحيين وكفالة توفير المعدات الطبية المناسبة في جميع المرافق الصحية. ويتضمن جدول أعمال الحكومة تعزيز قدرات النظام الصحي وضمان الوصول العادل إلى الأدوية الأساسية، لا سيما في المناطق المحرومة من الخدمات.

47- وتشارك الأمانة الوطنية المعنية بالإيدز بنشاط في تعبئة الموارد من أجل إتاحة التمويل الكافي لاستدامة الخدمات الصحية، لا سيما فيما يتصل بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، وهو أمر بالغ الأهمية أيضاً لتحسين الخدمات الصحية العامة.

48- وانتقلت غامبيا من إطار السياسة الصحية الوطنية للفترة 2012-2020 إلى إطار السياسة الصحية الوطنية الراهن للفترة 2021-2030، المعنون "بناء شراكات من أجل رعاية صحية جيدة للجميع". وتعكس هذه السياسة الجديدة نهجاً شاملاً للنهوض بالرعاية الصحية، بما يركز على الجودة والإنصاف والتغطية الصحية الشاملة. وتتماشى هذه السياسة مع خطة التنمية الوطنية المُركِّزة على التعافي (2023-2027) وأهداف التنمية المستدامة، من أجل تحسين المؤشرات الصحية لجميع الفئات السكانية وضمان عدم تخلّف أحد عن الركب. ووُضعت السياسة من أجل معالجة التحديات والثغرات المحددة التي رُصدت في إطار السياسات السابق، بما في ذلك كفالة تقديم الخدمات الصحية على نحو منصف، وزيادة استثمارات مجال الصحة، وتعزيز الهياكل الأساسية الصحية.

49- وتركز سياسة الفترة 2021-2030 على الأولويات الصحية الناشئة، مثل تعزيز التعامل مع الأمراض غير المعدية، وتعزيز خدمات صحة الأم والطفل، وتعزيز استجابة النظام الصحي لحالات الطوارئ الصحية العامة. وهي تشمل استراتيجيات مبتكرة مثل توسيع استخدام تقنيات الصحة الرقمية، وتعزيز نماذج التمويل الصحي، وتعزيز برامج الصحة المجتمعية من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة. وتتسم الاستراتيجيات المتبعة في سياق تنفيذ هذه السياسة المحدثة بتجذرها في الممارسات القائمة على الأدلة والمشاركة المجتمعية، بهدف إحداث تحول مستدام في المشهد الصحي في غامبيا وبلوغ صحة أفضل للجميع.

50- وتركز السياسة المحدثة تركيزاً كبيراً على خدمات صحة الأم والطفل والصحة الإنجابية، بهدف زيادة خفض معدلات وفيات الأمهات والرضع وتحسين الجودة الشاملة لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وتشمل التدخلات الرئيسية زيادة فرص الوصول إلى رعاية التوليد ورعاية حديثي الولادة في الحالات الطارئة، وزيادة عدد القابلات المدربات، وتوسيع إتاحة خدمات الصحة الإنجابية لجميع شرائح السكان، لا سيما الفئات الأكثر هشاشة.

51- وعزّزت غامبيا برامجها لمكافحة الأمراض المعدية، بما يشمل التركيز القوي على الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل. ونُفذت استراتيجيات وسياسات وطنية لتحسين تدابير الفحص والعلاج والوقاية، فضلاً عن حملات التوعية الرامية إلى الحد من نسب انتقال العدوى ومن الوصم المرتبط بهذه الأمراض. وأسهم النمو السريع لإجراءات تقديم المشورة وإتاحة الفحص المتعلقين بفيروس نقص المناعة البشرية منذ الشروع فيهما في عام 2004 إسهاماً كبيراً في تغيير السلوك والحد من الوصم المرتبط بفيروس نقص المناعة البشرية.

52- وعلى صعيد الصحة النفسية والأمراض غير المعدية، يعكس مشروع قانون الصحة النفسية، الذي تجري بلورته، التزام البلد بدمج خدمات الصحة النفسية في الرعاية الأولية ووضع استراتيجيات شاملة لمعالجة الأمراض غير المعدية، بما في ذلك السكري وارتفاع ضغط الدم والسرطانات. ويندرج هذا الإطار التشريعي ضمن مبادرة أوسع لإيجاد حيز مناسب لخدمات الصحة العقلية وتزويدها بالموارد الكافية في إطار السياسات الصحية الوطنية.

2- الحق في التعليم

التوصيات

127-178، 127-179، 127-180، 127-181، 127-182، 127-183، 127-184، 127-185، 127-186، 127-189، 127-203. *(الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة - التعليم الجيد؛ الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة - الحد من أوجه عدم المساواة)*

حالة التنفيذ

53- عملاً بالحق في التعليم المنصوص عليه في دستور غامبيا لعام 1997 وقانون الطفل لعام 2005، تعمل وزارة التعليم الأساسي والثانوي على تعزيز الوعي بأهمية التعليم للبنين والبنات، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة (الأطفال ذوو الاحتياجات التعليمية الخاصة). ولتحقيق هذه الغاية، كُرِّس مبدأ الإدماج في السياسة التعليمية للفترة 2016-2030، والإطار المنقح لتعليم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وسياسة التعليم الجامع للفترة 2016-2022، وأنشئت وفُعِّلت لهذه الأغراض مديرية التعليم الجامع.

54- وتناولت السياسة التعليمية للفترة 2016-2030 قضايا التمييز في التعليم من خلال تأكيد المساواة بين الجنسين. وتسلط السياسة الضوء على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مستويات التعليم وإتاحة فرص متكافئة تكفل للجميع تعلم القراءة والكتابة ومهارات الكسب والاعتماد على الذات اقتصادياً. واستناداً إلى هذه السياسة، وُضع منهج دراسي جديد يراعي المسائل الجنسانية وتلقين المهارات من أجل القضاء على عدم المساواة بين الجنسين. ويهدف هذا النهج أيضاً إلى تعزيز هيكل التعليم التقني والمهني للبنين والبنات، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وإضافة إلى ذلك، فُعِّل منذ عام 2009 نظام للتحويلات النقدية المشروطة من أجل دعم تمكين الأطفال من تعلم القراءة والكتابة والحساب في المدارس القرآنية؛ واستفاد من النظام ما يقرب من 000 5 طفل في جميع مناطق البلد.

55- ونُفذت جزئياً الدعوة إلى زيادة مخصصات الميزانية الموجهة إلى تحسين الهياكل الأساسية للمدارس. وشهدت مخصصات التعليم في الميزانية زيادة طفيفة، مما يعكس التزاماً بتعزيز الهياكل الأساسية التعليمية، لا سيما في المجتمعات المهمشة والريفية. وبلغت مخصصات ميزانية التعليم الأساسي والثانوي في السنة المالية 2021 نسبة 15,6 في المائة، و17,13 في المائة في 2022، و17,5 في المائة في 2023. ويدل ذلك على زيادة تدريجية في المخصصات الحكومية لميزانية التعليم الأساسي والثانوي في غامبيا، وهو أمر جدير بالثناء، على الرغم من أن الوضع يتطلب بذل المزيد من الجهود. وتشمل الاستثمارات الأخرى في التعليم بناء مدارس جديدة وتحديث المدارس القائمة، بهدف تقليص مسافة تنقل الطلاب بقدر كبير. وتواصل وزارة التعليم الأساسي والثانوي، بدعم من مؤسسة MRC-Holland، بناء المدارس وتجديدها، مع التركيز على إتاحة الوصول إلى المرافق التعليمية ضمن نطاق لا يتجاوز كيلومترين أو ثلاثة كيلومترات في المناطق الريفية.

56- ونُفذت التوصية المتعلقة بتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز الحق في التعليم. واضطلعت وزارة التعليم الأساسي والثانوي بإضفاء الطابع المؤسسي على التعليم القائم على الإدماج من خلال إنشاء مديرية التعليم الجامع، وهو ما يضمن حصول جميع الأطفال، بمن فيهم ذوو الإعاقة، على تعليم جيد. ويتيح تعيين مدرسين متنقلين وتوفير التكنولوجيات المساعدة دعم هذا الالتزام. وإضافة إلى ذلك، اعتُمدت برامج تحفيزية لزيادة عدد المعلمين في المناطق الريفية. ويُتاح ذلك عن طريق تخويل مديريات التعليم الإقليمية إمكانية اختيار المدرسين المعيّنين في المناطق الريفية. وبفضل اعتماد علاوة خاصة (بدل المشقة)، تأمل الحكومة تحفيز تعليم الأطفال وإرشادهم في المناطق الريفية. وإضافة إلى ذلك، نُقلت كلية تدريب المعلمين في إطار نهج لامركزي إلى بلدة باص التي توجد في منطقة ريفية من البلد. ويهدف ذلك إلى تقريب تدريب المعلمين من المناطق الريفية، وبالتالي زيادة توافر المدرسين.

57- ونُفّذت جزئياً الجهود الرامية إلى تحسين فرص الحصول على التعليم في المناطق الريفية. واعتُمد في ذلك على بناء المرافق التعليمية وتحسينها في المناطق الريفية، إلى جانب اعتماد نهج لامركزي في تدريب المعلمين في هذه المناطق، وإتاحة تخرج أعداد كافية من المعلمين المؤهلين، وتقليل المسافات التي يضطر التلاميذ إلى قطعها للوصول إلى المدارس. واعتمدت وزارة التعليم الأساسي والثانوي نظاماً لا مركزياً لكلية تدريب المعلمين بنقلها إلى بلدة باص في منطقة أعالي النهر، مما عزز دعم التعليم في المناطق الريفية.

58- ونُفذ هدف تعزيز التدابير المتعلقة بتعليم الفتيات وتشجيع تلقيهن تعليماً عالي الجودة. وأتاح تعاون وزارة التعليم الأساسي والثانوي مع مختلف الوزارات من أجل إنفاذ السياسة التعليمية تعزيز التعليم المستمر للفتيات. ومن المبادرات الرئيسية في هذا الصدد برنامج العودة إلى مقاعد الدراسة الموجه للفتيات المنقطعات عن التعليم بسبب الحمل، فضلاً عن برامج أخرى منها مثلاً مبادرة تزويد الفتيات المنتميات إلى أسر هشة بدراجات وأدوات مدرسية ولوازم صحية. وجرى تحديث المنهج الدراسي من أجل حذف القوالب النمطية الجنسانية وإدراج محاور لتعزيز تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، إلى جانب التدريب التقني والمهني، وهو ما أضفى على المنهج طابعاً يراعي المسائل الجنسانية وتلقين المهارات.

59- وتُبذل جهود من أجل كفالة تمتع المرأة بتكافؤ الفرص في الحصول على التعليم وإنفاذ القوانين المناهضة لسحب الفتيات من المدارس لأغراض الزواج. ويتيح الإنفاذ الصارم لقانون الأطفال (المعدل)[12] وقانون المرأة[13]، اللذين يحظران سحب الفتيات من المدارس لأغراض الزواج، والمبادرات الرامية إلى إشراك المجتمعات المحلية في دعم تعليم الفتيات، ضمان المساواة في وصول النساء والفتيات إلى فرص التعلم.

60- ونُفذت بصورة جزئية التوصية المتعلقة بضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التعليم، واستُرشد في ذلك بقانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2021. وتؤدي المديرية المعنية بنماء الطفل في المراحل المبكرة والتعليم الجامع التابعة لوزارة التعليم الأساسي والثانوي دوراً نشطاً في تقديم تدريب متخصص للمدرسين بشأن إتاحة الوسائل التعليمية اللازمة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. ويشمل ذلك توفير أجهزة برايل والعدسات والمعينات السمعية وغيرها من الأدوات المفيدة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات مرتبطة بأمور منها إمكانية الوصول إلى المباني، وعدم كفاية المرافق التعليمية المخصصة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ووسائل النقل العام القابلة للتكييف. ومن أجل مواجهة هذه التحديات، استُحدثت في عام 2022 سياسة عامة متعلقة بقضايا الإعاقة.

3- الحق في الغذاء

التوصيات

156-127، 157-127، 158-127، 160-127، 161-127. (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة – القضاء على الجوع)

حالة التنفيذ

61- لا تزال الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الوطنية وتحديث الزراعة جارية. ووضعت في هذا السياق خطة التنمية الوطنية المركّزة على التعافي للفترة 2023-2027، التي تلت خطة التنمية الوطنية للفترة 2018-2021، من أجل البناء على ما تحقق من إنجازات ومواصلة تحديث الزراعة وقطاع صيد الأسماك. وترمي هذه الخطة الجديدة إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتوطيد الأمن الغذائي والتغذوي، والحد من الفقر، من خلال ما يلي:

(أ) التحديث الزراعي: تعمل غامبيا على تعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال تحسين المدخلات، والحصول على التمويل، والتكنولوجيات الجديدة، وتعزيز سلاسل القيمة الزراعية؛

(ب) تنمية قطاع صيد الأسماك: هناك مبادرات جارية لتعزيز ممارسات الصيد المستدامة، وتحسين مرافق تجهيز الأسماك وتخزينها، وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق؛

(ج) الاستدامة البيئية: تولى الأولوية للإدارة المستدامة للأراضي والمياه والغابات من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ وتعزيز التنوع البيولوجي؛

(د) الهياكل الأساسية والتكامل الاجتماعي: تهدف الاستثمارات في الهياكل الأساسية الريفية إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية، ودمج هذه الجهود ضمن تدابير أوسع نطاقاً لتخفيف حدة الفقر.

62- واضطلعت الوكالات التابعة لمكتب نائب الرئيس، مثل الوكالة الوطنية للتغذية، والأمانة الوطنية للحماية الاجتماعية، بصياغة نُهج للقضاء على الفقر المدقع والجوع تقوم على استراتيجيات متعددة وخطة التنمية الوطنية المُركّزة على التعافي للفترة 2023-2027، ويشمل ذلك ما يلي:

(أ) التنفيذ والرصد: تنفذ غامبيا سياسة التغذية الوطنية (2021-2025)، التي تولي الأولوية للاحتياجات الغذائية للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال والنساء الحوامل. ويسمح الإطار المشترك لمؤشرات التغذية باتخاذ إجراءات منسقة وإعمال رصد فعال، مما يكفل توجيه التدخلات توجيهاً جيداً ومؤثراً. وعلاوة على ذلك، قُدّم مشروع قانون بشأن مجال التغذية في عام 2023، ويُحث في جلسة عامة، وينتظر إقراره في الدورة المقبلة للجمعية الوطنية. وشرعت وحدة ضمان سلامة وجودة الأغذية في وضع استراتيجيات لتنظيم نوعية الأرز والذرة المستهلكين في البلد؛

(ب) المشاركة المجتمعية والتعليم: تركز السياسة الوطنية للتغذية (2021-2025) بقوة على دور مشاركة المجتمع والتثقيف في مكافحة سوء التغذية. ويُعول على التواصل الاجتماعي وتغيير السلوك من خلال حملات تثقيف عامة واسعة النطاق في جميع أنحاء البلد، وعلى نهج يركز على تعزيز المعرفة التغذوية وتكريس عادات الأكل الصحية، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق المحرومة. وتركز هذه المبادرات على تحسين الوعي بالممارسات التغذوية وتشجيع تبني عادات غذائية صحية، وهو أمر حيوي لرفاه الأطفال والنساء الحوامل في مجال التغذية؛

(ج) دعم التنمية الزراعية: ضُخت استثمارات كبيرة في مجال التنمية الزراعية من أجل تحسين الإمدادات الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي. ويشمل ذلك تطبيق اللائحة التنظيمية المتعلقة بإثراء الأغذية لعام 2021، التي ترمي إلى دعم توافر الأطعمة المُثراة. وإضافة إلى ذلك، تقدم الحكومة إعانات متعلقة بالمدخلات الزراعية الأساسية وتشجع الممارسات الزراعية الحديثة من أجل تعزيز الإنتاجية والاستدامة؛

(د) الشـــراكات والتمويل: تعد الشـــراكات الاســـتراتيجية مع الجهات المانحة الدولية والمنظمات غير الحكومية عاملاً محورياً في تعزيز قدرة غامبيا على تنفيذ خطط التغذية والزراعة الشاملة. ويعد هذا التعاون جزءاً لا يتجزأ من التنفيذ الفعال لخطة الاستثمار في مجال التغذية والخطة الاستراتيجية للتغذية المتعددة القطاعات، التي تهدف إلى تنفيذ ممارسات مستدامة وتأمين حلول طويلة الأجل لضمان الأمن الغذائي؛

(هـ) التقدم التشـريعي: سـيتيح مشـروع قانون التغذية المرتقب إطاراً قانونياً موحداً يعزز مختلف المبادرات المتعلقة بالتغذية في إطار سياسة عامة وطنية. ومن المتوقع أن يعزز هذا التشريع تنسيق وإنفاذ معايير التغذية في جميع أنحاء البلد، مما يضمن اتباع نهج متماسك لمعالجة مسألة سوء التغذية؛

(و) تحسينات الحماية الاجتماعية: في إطار سياسة الحماية الاجتماعية (2015–2025)، تمضـــي غامبيا في توســـيع برامج شـــبكة الأمان الاجتماعية من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية بصـــورة مباشـــرة. ويشـــمل ذلك توســـيع نطاق برامج التغذية المدرســـية وتعزيز خدمات التغذية الصـحية للأمهات والأطفال، وهي عناصـر حاسـمة في الاسـتراتيجية الوطنية للحد من سـوء التغذية على نحو فعال؛

(ز) تدابير محددة لتغذية الأطفال: تتضـمن سـياسـة الحماية الاجتماعية (2015–2025) تدخلات محددة لضـمان تلبية المتطلبات الغذائية للأطفال. ويشـمل ذلك تعزيز الممارسـات المثلى لتغذية الرضـع وصـغار الأطفال وتنفيذ البرامج التي تعالج مباشرة الاحتياجات التغذوية للأطفال في المناطق الحضرية والريفية على السواء.

63- وعلى وجه الخصـوص، تشـدد السـياسـة على تعزيز الممارسـات المثلى في مجال تغذية الرضـع وصـغار الأطفال وفق اسـتراتيجية رئيسـية لتلبية الاحتياجات الغذائية للأطفال. ويشـمل ذلك مبادرات مثل:

(أ) الترويج للرضـاعة الطبيعية: تشـجيع البدء المبكر للرضـاعة الطبيعية الحصـرية خلال الأشـهر السـتة الأولى ومواصـلة الرضـاعة الطبيعية مع الأغذية التكميلية المناسـبة لمدة تصـل إلى سـنتين وما بعدها؛

(ب) برامج التغذية المجتمعية: تنفيذ برامج لتثقيف المجتمعات المحلية ودعمها، وخاصـــة في المناطق الريفية، لتعزيز اعتماد ممارسات تغذوية أفضل للأطفال؛

(ج) برامج المراقبة والتدخل التغذوي: تنفيذ رصـد مسـتمر وتدخلات هادفة من أجل معالجة أوجه نقص التغذية التي تلاحظ لدى الأطفال.

64- وتشكل هذه المبادرات جزءاً من جهد أوسع نطاقاً يندرج في إطار السياسة الوطنية للتغذية ويرمي إلى ضـمان حصـول جميع الأطفال في غامبيا على العناصـر الغذائية اللازمة للنمو والنماء الصـحيين، وبالتالي تلبية الاحتياجات التغذوية لأكثر شرائح السكان هشاشة على نحو فعال.

4- الحق في الضمان الاجتماعي

التوصيات

127-162، 127-163، 127-164، 127-166. (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة - القضاء على الفقر؛ الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة - الحد من أوجه عدم المساواة؛ الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة - الشراكة من أجل تحقيق الأهداف)

حالة التنفيذ

65- يجري تنفيذ هذه التوصيات. وتسليماً بالحاجة إلى تفعيل الحماية الاجتماعية، صاغت حكومة غامبيا السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية للفترة 2015-2025. وعلى سبيل المتابعة، أنشأت الأمانةَ الوطنية للحماية الاجتماعية، التابعة لمكتب نائب الرئيس، من أجل الإشراف على استحداث آليات تنفيذ تغطي جميع الشرائح في البلد.

66- وفي عام 2020، أطلقت الحكومة، عن طريق الأمانة الوطنية للحماية الاجتماعية، السجل الاجتماعي لغامبيا - وهو نظام معلوماتي متكامل - ليكون منصة مشتركة لتحديد الإدماج في مبادرات الحماية الاجتماعية، وتحسين التنسيق، وفعالية تدخلات الحماية الاجتماعية. ومنذ عام 2021، شرعت الأمانة في نشر تقرير سنوي يغطي القطاع بأكمله، بالاستناد إلى إطار قوي للرصد والتقييم. وقد سهل ذلك تتبع التقدم المحرز، وتحديد التحديات، وضمان المساءلة في تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية.

67- وفي عام 2024، سنّت الحكومة قانون الحماية الاجتماعية الوطنية لعام 2024، الذي شكل محطة مهمة باعتباره أول إطار قانوني للمساعدة الاجتماعية، ووضعت معايير لتقديم الخدمات الاجتماعية إلى الفئات الفقيرة والضعيفة. ويرمي القانون إلى معالجة ثغرات إطار الحماية الاجتماعية عن طريق معالجة أو تخفيف أوجه الهشاشة الاقتصادية والتمييزية والاجتماعية المرتبطة بالفقر والحرمان في البلد وبإنشاء وكالة للحماية الاجتماعية.

68- ولتعزيز إطار مستدام وفعال للحماية الاجتماعية، أجرت الأمانة الوطنية للحماية الاجتماعية مسحاً لجميع الاعتمادات ذات الصلة بالحماية الاجتماعية الواردة في الميزانية الوطنية، مما أتاح تطوير إطار الإبلاغ المالي المتعلق بالحماية الاجتماعية. ويهدف ذلك إلى إعلام الحكومة والشركاء بكفاية أو عدم كفاية الموارد الإجمالية المخصصة للقطاع. وعلاوة على ذلك، وضعت الأمانة استراتيجية تمويل لتحديد مصادر تمويل أساسية يمكن التنبؤ بها، لدعم تنفيذ أنشطة الأمانة ذات الأولوية. وإضافة إلى ذلك، تعمل الأمانة على تعزيز إدارة المعارف وتحسين فهم الجمهور لقضايا الحماية الاجتماعية من خلال الشروع في برامج منتظمة لتوعية الجمهور.

دال- حقوق أشخاص أو مجموعات محددة

1- حقوق الطفل

التوصيات

127-45، 127-54، 127-67، 127-71، 127-147، 127-148، 127-177، 127-199، 127-207. *(الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة - المساواة بين الجنسين؛ الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة - العمل اللائق والنمو الاقتصادي؛ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة - السلام والعدل والمؤسسات القوية)*

حالة التنفيذ

69- لا تزال غامبيا بصدد التصديق على البروتوكولات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل وإنفاذها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدقت غامبيا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، بينما لا تزال الجهود جارية لإنفاذ التشريعات الوطنية ومواءمتها مع اتفاقية حقوق الطفل. وأدخلت غامبيا تعديلات مهمة على قانون الطفل لعام 2005، من أجل تعزيز الحماية من زواج الأطفال، علماً أن قانون المرأة (المعدل) لعام 2015 يحمي الطفلة من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأُدرجت في مشروع قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023 المعروض على الجمعية الوطنية أحكام إضافية لحماية الأطفال من جميع أشكال الاعتداء والاستغلال الجنسيين عبر الإنترنت. وعلاوة على ذلك، نُقّح قانون الجرائم الجنسية لعام 2013، وقانون العمل لعام 2023، وقانون الجرائم السياحية لعام 2003 من أجل تعزيز حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي وسوء المعاملة.

70- ونُفذت استراتيجيات حماية الطفل تنفيذاً كاملاً. ونُقحت الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل وخطة العمل ذات الصلة بها من أجل تكملة السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية للفترة 2015-2025. وتشمل هذه الاستراتيجية آلية للرصد والتقييم، يجري تنفيذها حالياً في جميع أنحاء البلد. وإضافة إلى ذلك، ثمة خطط لوضع سياسة وطنية شاملة للأطفال ترافق الاستراتيجية السالفة الذكر.

71- وأنشأت الحكومة وحدات لحماية الطفل في مختلف الأجهزة الأمنية من أجل تعزيز حماية الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال. وتتعاون هذه الوحدات المتخصصة تعاوناً وثيقاً مع الهيئات الحكومية الرئيسية الأخرى، بما في ذلك وحدة رعاية الطفل التابعة للشرطة وتلك التابعة لدوائر الأمن الأخرى، ووحدة مكافحة العنف الجنسي والجنساني التابعة لوزارة العدل، ومديرية شؤون الطفل التابعة لوزارة الشؤون الجنسانية والطفل والرعاية الاجتماعية، والوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ومحكمة الطفل التابعة للسلطة القضائية. وتشكل هذه الوكالات معاً شبكة قوية مصممة لمكافحة حالات العنف وسوء المعاملة المرتكبة في حق الأطفال والتخفيف من حدتها، بما يكفل اتباع نهج منسق وشامل لحماية الطفل.

72- وعُزّزت على نحو كبير آليات الشكاوى وخدمات الدعم المتعلقة بحماية الطفل. وتتمثل إحدى الخطوات الرئيسية في هذا الاتجاه في اضطلاع وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والرعاية الاجتماعية بإنشاء خط مساعدة مجاني إضافي على الرقم 1313، لاستكمال الخط 199 الحالي، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبشراكة مع مبادرة مؤسسة برادايز، وشبكة مكافحة العنف الجنساني، ونظام معلومات إدارة المسائل الجنسانية، من أجل تسهيل الإبلاغ عن حالات إساءة معاملة الأطفال. وتكفل خطوط المساعدة التعامل مع جميع تقارير إساءة معاملة الأطفال بسرية ودون أن يتحمل المبلّغ تكلفة تذكر، مما يعزز على نحو كبير إطار حماية الطفل في البلد.

73- وعلاوة على ذلك، تشارك اللجان المجتمعية لحماية الطفل بنشاط في الرصد والإبلاغ. وتدعم الحكومة الأفراد الذين يواجهون الهشاشة من خلال الوكالة الوطنية للمساعدة القانونية، التي تقدم خدماتها إلى الأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل التكاليف القانونية، بما في ذلك الأحداث الجانحون المزعومون.

74- واتخذت تدابير قانونية شاملة لحماية الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال، بموازاة مع التصدي لانتهاكات حقوق الطفل من خلال مختلف القوانين الصادرة عن الجمعية الوطنية. وتشمل التشريعات الرئيسية قانون الجرائم السياحية لعام 2003، وقانون الجرائم السياحية (المعدل) لعام 2014، وقانون الجرائم السياحية (المعدل) لعام 2021، وقانون الأطفال لعام 2005، وقانون الأطفال (المعدل) لعام 2016، وقانون الاتجار بالأشخاص لعام 2007، وقانون المرأة لعام 2010، وقانون المرأة (المعدل) لعام 2015، وقانون الجرائم الجنسية لعام 2013، وقانون العنف العائلي لعام 2013، وقانون العنف العائلي (المعدل) لعام 2021، وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2021، والقانون الجنائي (الفصل 01:10).

75- ولتعزيز حماية الأطفال من التهديدات الرقمية الناشئة، والاعتداء الجنسي، والاستغلال، وتحسين حماية الأطفال بصورة عامة، اضطُلع بمراجعة قانون الأطفال لعام 2005 وهو الآن قيد التعديل. وإضافة إلى ذلك، تُبذل جهود لتطوير تشريعات شاملة للجرائم الإلكترونية، تهدف إلى معالجة مجموعة واسعة من سيناريوهات استغلال الأطفال عبر الإنترنت، وإقرار إطار قانوني قوي يواكب التقدم التكنولوجي.

76- التوعية والتدريب: تنفذ وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والرعاية الاجتماعية ووزارة العدل برامج مختلفة للتوعية المجتمعية والمدرسية ترمي إلى تثقيف المجتمع بقضايا حماية الطفل. ويُضطلع أيضاً بتدريب مستمر لمختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون وأجهزة إنفاذ القانون، من أجل تعزيز قدرتهم على حماية الطفل بفعالية.

77- واضطلعت وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والرعاية الاجتماعية بتحديد ولايتها بوضوح وتعزيز دورها التنسيقي في مختلف القطاعات، مما يكفل اتباع نهج أكثر تماسكاً إزاء حماية الطفل.

78- ويجري تنفيذ التوصية المتعلقة بتعزيز تعليم الطفل. وتتمثل إحدى المسؤوليات الأساسية لوزارة التعليم الأساسي والثانوي في توفير تعليم أساسي جيد وميسر لجميع الأطفال في غامبيا. وتقدم مدارس التعليم الأساسي في المناطق الريفية في غامبيا برامج تعليمية تغطي مرحلة الطفولة المبكرة، وهو ما يسهم في تعزيز الوصول إلى التعليم الأساسي. ولتجنب تهميش الأطفال ذوي الإعاقة، أنشأت الوزارة مديرية جديدة تُعنى بذوي الاحتياجات الخاصة من أجل تعزيز وصول الأطفال ذوي الإعاقة في غامبيا إلى التعليم على قدم المساواة مع غيرهم.

79- وعملت الوزارة على تعيين مدرسين مدربين متخصصين في دعم ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الخاصة والعادية أُطلق عليهم اسم "المدرسون المتنقلون"، من أجل تقديم الدعم إلى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة المختلفة. وعلاوة على ذلك، توزع الوزارة في مدارس محددة أدوات مثل أجهزة برايل، والكراسي المتحركة، والنظارات الخاصة بالأطفال المعاقين بصرياً.

80- الهياكل الأساسية وبرامج الدعم: يجري في الوقت الراهن بناء فصول دراسية جديدة تلبي احتياجات الوصول الخاصة بالأطفال ذوي الإعاقة. وإضافة إلى ذلك، ينفذ برنامج العودة إلى مقاعد الدراسة الموجه للفتيات المنقطعات عن التعليم بسبب الحمل، وهو ما يتيح لهذه الفئة العودة إلى المدرسة دون عوائق.

81- تعزيز الخدمات الصحية: نفذت وزارة الصحة برامجاً لمعالجة الإشكالات المتعلقة بالأطفال، بما يشمل مشروع مؤشرات تغذية وصحة الأم والطفل، ومبادرة بناء القدرة على الصمود من خلال التحويلات الاجتماعية الموجهة للأمن الغذائي، ونظام السجل المدني والإحصاءات الحيوية، والخطة الوطنية للتأمين الصحي، ومبادرة منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل.

82- واستُحدثت في غامبيا آليات لتعميم تسجيل المواليد وتدابير لمكافحة انعدام الجنسية، لكن إنفاذها لم يبدأ بعد. وعُززت المبادرات المتعلقة بتسجيل المواليد من خلال تفعيل أنظمة التسجيل المدني الإلكترونية في عام 2022، وتنظيم حملات توعية ترمي إلى كفالة تسجيل جميع الأطفال، بمن فيهم أولئك المعرضون لخطر انعدام الجنسية. واعتمد مشروع قانون السجل المدني والإحصاءات الحيوية لعام 2024، وهو معروض على مجلس الوزراء للموافقة عليه.

83- ويشار إلى مشروع SWEDD + الذي تضطلع به حكومة غامبيا بدعم من البنك الدولي من أجل تعزيز الزواج، وكفالة تسجيل المواليد بجعله شرطاً مسبقاً للزواج، ومكافحة زواج القاصرات في البلد.

2- قضايا المرأة والمسائل الجنسانية

التوصيات

127-10، 127-116، 127-14، 127-106، 127-109، 127-190، 127-194، 127-197.
(الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة - المساواة بين الجنسين؛ الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة - الحد من أوجه عدم المساواة؛ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة - السلام والعدل والمؤسسات القوية)

حالة التنفيذ

84- اتخذت غامبيا خطوات مهمة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات، لا سيما من خلال سن قانون المرأة (المعدل) لعام 2015 الذي يجرم تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وقانون الأطفال (المعدل) لعام 2016 - الذي يحدد الحد الأدنى القانوني لسن الزواج في 18 عاماً، وقانون العنف العائلي لعام 2013 الذي يجرم جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك الاستغلال الاقتصادي. وتطبق هذه القوانين بصورة فعالة من خلال حملات توعية قوية يُضطلع بها بالتعاون مع المجتمع المدني وبدعم من جهود الدعوة المستمرة في المجتمع، وهو ما أبرزته أول إدانة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في البلد في عام 2023. ويمثل هذا المنحى عملاً قانونياً مهماً يظهر التزام الحكومة بإنفاذ قوانين مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وإنهاء الممارسات التقليدية الضارة. وأدت الإدانة إلى بروز محاولة لإلغاء تجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من خلال مشروع قانون قدمه عضو غير منتم، لكن المشروع فشل في الجمعية الوطنية.

85- وتؤدي وحدة مكافحة العنف الجنسي والجنساني التابعة لوزارة العدل، إلى جانب إدارة التحقيقات الجنائية التابعة لقوة الشرطة في غامبيا، والوحدة المعنية بالمسائل الجنسانية ورعاية الطفل، أدواراً حاسمة في التحقيق في حالات العنف العائلي والجرائم الجنسية وملاحقة مرتكبيها، بفضل التدريب المستمر الذي يتلقاه موظفو إنفاذ القانون. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومة سياسة وطنية بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية للفترة 2022-2026.

86- وأُنشئت وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والرعاية الاجتماعية في عام 2019، وهو ما أتاح صياغة الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025. وعلاوة على ذلك، روجعت السياسة الوطنية المتعلقة بالمسائل الجنسانية وتمكين المرأة للفترة 2010-2020 واستعيض عنها بنسخة محدثة للفترة 2025-2034، في إطار الجهود الرامية إلى الحفاظ على المساواة بين الجنسين وحماية مصالح المرأة.

87- وتشـــمل الجهود المبذولة من أجل تنفيذ قانون مكافحة العنف العائلي والجرائم الجنســـية بفعالية وضـــع اللوائح التنظيمية اللازمة والتعاون مع شـبكة مكافحة العنف الجنســاني من أجل توســيع حصــول الضـحايا على الخدمات النفسية – الاجتماعية. وبالاستفادة من التعاون مع مركز التجارة الدولية، ومجلس منطقة كيريوان، ووكالة غامبيا للنهوض بالاستثمارات والصـادرات، أنشأت الحكومة مراكز الشباك الواحد، في عام 2024، لتوفير الدعم الطبي والقانوني والنفســي والاجتماعي للناجين، وضــمان اتباع نهج شــامل لإعادة التأهيل. وتخصص موارد لدعم هذه الخدمات، لا سيما في المناطق الريفية، ولتعزيز الإطار القانوني.

88- وعلاوة على ذلك، لا تزال غامبيا ملتزمة بالقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال من خلال حملات التوعية الشعبية والتعاون مع قادة المجتمع والشخصيات الدينية وعامة السكان من أجل تعزيز التحولات الثقافية المناهضـة لهذه الممارسـات الضـارة. وتُستكمل التدابير التشريعية بجهود مجتمعية من أجل القضـاء على الممارسـات المذكورة في المدى الطويل، بدعم من الشـركاء الدوليين مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووكالات التنمية الأخرى.

3- تمكين الشباب

التوصيات

127-69، 127-154، 127-159، 127-161. (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة – القضاء على الفقر؛ الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة – العمل اللائق والنمو الاقتصادي؛ الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة – الحد من أوجه عدم المساواة؛ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة – السلام والعدل والمؤسسات القوية)

حالة التنفيذ

89- يجري تنفيذ هذه التوصـيات. ووُضـعت الخطة الوطنية للخدمة الشـبابية في عام 1996. وإلى جانب ذلك، أُعيد تفعيل هدف وعمليات الخطة وتوسيع نطاقها خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتشمل تدريب الشباب من خلال برنامج المتدربين التقنيين والمهنيين، من بين أمور أخرى، لتمكينهم من اكتساب مهارات تتيح لهم الحصول على عمل مأجور. وأطلقت الحكومة البرنامج الوطني للخريجين الشباب في عام 2023 من أجل تعزيز فرص العمل المتاحة لهم.

90- وصُـممت مبادرة غامبيا سـونغاي، التي أُطلقت في عام 2013، من أجل تدريب الشـباب على اكتساب المهارات في مجال التقنيات الزراعية الحديثة وتعزيز فرص عمل. وترمي هذه المبادرة، التي جرى تطويرها، إلى بناء قدرات الشباب ومعالجة البطالة المتزايدة في صفوفهم في جميع أنحاء البلد. وإلى جانب مبادرة غامبيا سـونغاي، يشـار إلى الجائزة الدولية للرئيس التي يُقدم في إطارها الدعم الفني إلى وزارة الشـباب والرياضة لتمكينها من دعم الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و25 عاماً في استكشاف إمكاناتهم المستترة وتعلم مهارات مثل النجارة واللحام والكهرباء وما إلى ذلك.

91- وهناك أيضاً المبادرة الوطنية لتنمية مؤسسات الأعمال التي أنشئت في عام 2004 من أجل تمكين الشباب والنساء، وتوفير التدريب في مجال ريادة الأعمال، ودعم تمويل الأعمال التجارية في القطاع غير الرسمي، وتقديم المشورة التجارية لضمان الاستدامة. وجُددت المبادرة في محاولة لتمكين الشباب والحد من البطالة والقضاء على الهجرة غير القانونية وإدمان المخدرات والمؤثرات العقلية.

4- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

التوصيات

127-36، 127-40، 127-46، 127-56، 127-203، 127-205، 127-206. *(الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة - الحد من أوجه عدم المساواة؛ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة - السلام والعدل والمؤسسات القوية)*

حالة التنفيذ

92- يجري تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وخطت غامبيا خطوات كبيرة في هذا الصدد من خلال سن قانون الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2021، بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يسهم في الحماية القانونية الشاملة لهذه الفئة. ويتناول القانون مجالات حاسمة مثل الرعاية الصحية، والدعم الاجتماعي، وإمكانية الوصول، وإعادة التأهيل، والتعليم، والتدريب المهني، والاتصالات، والعمالة. ويعزز القانون أيضاً الضمانات الدستورية المناهضة للتمييز، ويكفل حماية الأشخاص ذوي الإعاقة قانوناً من الإقصاء والتهميش في جميع قطاعات المجتمع. ويعزز القانون كذلك حقوقهم السياسية والاجتماعية، ويرسي الأساس لإدماجهم الكامل في المجتمع الغامبي.

93- وأُوليت الأولوية لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم بموجب سياسة التعليم للفترة 2016-2030، التي تُطبق بموازاة مع قانون الأشخاص ذوي الإعاقة وأحكام دستور عام 1997. وتشمل التدابير الرئيسية العمل من أجل جعل المرافق التعليمية أكثر إتاحة للوصول والشمول، مع استكمالها ببرامج تدريبية محددة للمدرسين. وجرى تعيين مدرسين متنقلين لتوفير التعليم المتخصص، ودعمهم بأدوات مثل أجهزة برايل والمعينات السمعية لتلبية احتياجات الطلاب الذين يعانون من إعاقات بصرية أو سمعية. وتكفل هذه الخطوات حصول الطلاب ذوي الإعاقة على تعليم قائم على الإدماج ومصمم خصيصاً لتلبية احتياجاتهم الفريدة.

94- وتتناول السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية (2015-2025) مسألة الحقوق المرتبطة بالإعاقة، مما يكفل استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من تدابير الدعم الهادفة في إطار شبكة الأمان الاجتماعي الأوسع. ويشمل ذلك تعزيز الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات المتخصصة والدعم المالي من خلال برامج الحماية الاجتماعية. وتشدد السياسة أيضاً على رفاه الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم، وضمان حصولهم على الموارد اللازمة ليعيشوا حياة كريمة ومرضية.

95- التحديات والمجالات التي تحتاج إلى مزيد من الدعم: على الرغم من إحراز تقدم كبير، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لضمان التفعيل والإنفاذ الكاملين لقانون الأشخاص ذوي الإعاقة. ولا تزال هناك تحديات ترتبط بتخصيص الموارد، وتدريب الموظفين، وضمان إمكانية الوصول الكامل إلى جميع المرافق العامة والخاصة. ويشكل الدعم الدولي، المالي والتقني على حد سواء، أمراً بالغ الأهمية لمساعدة غامبيا على التنفيذ الكامل لجدول أعمالها في مجال الحقوق المرتبطة بالإعاقة، وكفالة دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات المجتمع دون تمييز أو إقصاء.

96- واعتمدت وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والرعاية الاجتماعية السياسة المتعلقة بالإعاقة للفترة 2022-2031، وخطة عمل استراتيجية للفترة 2023-2026، من أجل تفعيل البرامج المتعلقة بالإعاقة على صعيد البلد. وإضافة إلى ذلك، ثمة خدمات تستهدف فئات بعينها وتتطلب تدخلات مختلفة تنص عليها السياسة. ووفقاً لأحكام قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2021، أُنشئ المجلس الاستشاري الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة في كانون الأول/ديسمبر 2022، إلى جانب أمانته، من أجل ضمان تفعيل أحكام القانون.

ثالثاً- المسائل الجديدة والناشئة

ألف- الحقوق الرقمية والأمن السيبراني

97- تصنف غامبيا حالياً في المستوى 3 من مؤشر الأمن السيبراني العالمي في فئة أفريقيا[14]. ومع ذلك، واجه البلد تحديات كبيرة في التكيف مع النمو السريع للتكنولوجيا الرقمية وحماية خصوصية البيانات. ومن ثم يحتاج البلد إلى إطار شامل لحماية الحقوق الرقمية، الأمر الذي حثه على وضع مشروع قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023 ومشروع قانون حماية البيانات والخصوصية لعام 2024. ولا يزال قانون الجرائم الإلكترونية معروضاً على اللجنة المعنية في الجمعية الوطنية، في حين نُشر قانون حماية البيانات والخصوصية في الجريدة الرسمية. وهناك حاجة إلى دعم دولي لتطوير استراتيجيات تنفيذية تحمي الحقوق الرقمية وتكفل سلامة استعمال الإنترنت.

باء- طوارئ الصحة العامة وحقوق الإنسان

98- كشفت جائحة كوفيد-19 عن ثغرات خطيرة في نظام الرعاية الصحية في غامبيا، لا سيما في قدرة البلد على الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية العامة بموازاة مع حماية حقوق الإنسان. وتأثرت بصورة غير متناسبة الفئات الهشة من السكان، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن. وكشفت قضية "AKI" التي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة[15] عن الحاجة إلى بناء مختبرات وتعزيز قدرات الفحص في البلد للتعامل مع حالات الطوارئ الصحية العامة في المستقبل. ويشكل التعاون والدعم الدوليان عاملاً حاسماً لبناء نظام رعاية صحية أكثر قدرة على التحمل يمكنه الاستجابة للأزمات المستقبلية دون المساس بحقوق الإنسان.

جيم- بطالة الشباب والتمكين الاقتصادي

99- غامبيا من البلدان التي تضم أكبر نسبة من الشباب في المنطقة دون الإقليمية[16]، وهي من ثم تكابد مسألة ارتفاع معدلات البطالة في صفوف هذه الفئة. وأدى الاضطراب الاقتصادي الناجم عن الجائحة إلى تفاقم هذه المشكلة، إذ لم يتمكن العديد من الشباب من الوصول إلى فرص العمل أو التدريب المهني أو موارد ريادة الأعمال. ويؤدي الافتقار إلى فرص العمل إلى وجود جيل معرض للفقر والسخط. ويحتاج البلد بصورة عاجلة إلى مساعدة دولية لتنفيذ برامج فعالة لتمكين الشباب اقتصادياً واستحداث فرص عمل مستدامة والحد من الهجرة غير النظامية المستمرة وتعاطي المخدرات.

دال- العمل المناخي والحقوق البيئية

100- غامبيا معرضة بصورة متزايدة لآثار تغير المناخ، لا سيما تآكل السواحل والفيضانات وأنماط هطول الأمطار غير المنتظمة، الأمر الذي يهدد سبل العيش والأمن الغذائي. وتواجه المدن والقرى الساحلية في غامبيا تحديات خطيرة في التكيف مع هذه التغيرات البيئية. وأثر تغير نمط هطول الأمطار سلباً على الأنشطة الزراعية في البلد، مما أضر بالمحاصيل وأدى في نهاية المطاف إلى انعدام الأمن الغذائي. واعتمد البلد السياسة الوطنية المتعلقة بتغير المناخ للفترة 2017-2024، التي تعالج التهديدات المناخية العاجلة والكبيرة. ويجري حالياً تنقيح هذه السياسة. وإضافة إلى ذلك، وضعت غامبيا في عام 2022 الاستراتيجية الإنمائية الرامية إلى تحييد الأثر المناخي في الأجل الطويل، التي تستهدف تحقيق صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2050. وعلى الرغم من هذه الجهود، سيرحب البلد بكل سرور بالدعم الدولي لمواجهة هذه التحديات البيئية وحماية حقوق الأشخاص الأكثر تأثراً.

هاء- حقوق الملكية الثقافية/الفكرية

101- يواجه التراث الثقافي غير المادي والطب التقليدي في غامبيا وضعاً يهدد باختفائه أو سلبه من جانب أطراف ثالثة على حساب البلد. وثمة نقص في القدرة على توثيق ما تزخر به غامبيا من تراث ومن طب تقليدي وموارد جينية، بهدف الحفاظ على هذا الموروث ونقله إلى الأجيال القادمة وإتاحة إمكانية الاستفادة منه وتقاسم منافعه عبر منتجات صيدلانية محمية ببراءة امتلاك متأصلة في غامبيا. ولذلك يحتاج البلد إلى الدعم لتمكينه من حماية هذا التراث الثقافي والطب التقليدي والحفاظ عليهما.

واو- الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

102- تواصل غامبيا بذل جهودها من أجل معالجة الشواغل التي يشهدها قطاع الأعمال. ويتعرض البلد لقدر هائل من الأنشطة المرتبطة بالصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والتعدين وقطع الأشجار دون سند قانوني، مما أسهم إلى حد كبير في عدم كفاية الإمدادات السمكية وانعدام الأمن الغذائي، فضلاً عن تدهور الأراضي على نحو خطير. ويشكل الصيد الجائر وسوء استغلال الموارد السمكية، اللذان يُعزيان إلى سفن الصيد الصناعية المملوكة لأجانب ومصانع الأسماك ومصانع زيت السمك، تهديداً لحقوق الإنسان الواجبة للمجتمعات المحلية والبلد ككل. ويحتاج البلد إلى مساعدة عاجلة في هذا الصدد، من أجل حماية حقوق الإنسان فيما يتصل بصناعات صيد الأسماك والتعدين.

زاي- تنفيذ العدالة الانتقالية

103- شرعت غامبيا في تنفيذ الكتاب الأبيض المتعلق بتقرير لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر. وعلى الرغم من التقدم المسجل، لا تزال الحكومة تواجه تحديات فيما يتعلق بالتحقيقات الجنائية، وإنشاء آليات المساءلة، والملاحقة القضائية، وحماية الشهود، والأرشفة، وتخليد الذكرى، وغير ذلك من المسائل ذات الصلة. ويحتاج البلد إلى الكثير من الإرادة والدعم الدوليين من أجل التغلب على هذه التحديات.

رابعاً- التحديات التي تتطلب دعماً دولياً

- دعم تطوير استراتيجيات تنفيذية تحمي الحقوق الرقمية، بموازاة مع كفالة أمن استخدام الإنترنت.
- دعم بناء نظام رعاية صحية أكثر قدرة على التحمل يمكنه الاستجابة لأزمات الصحة العامة التي قد تحدث مستقبلاً دون المساس بحقوق الإنسان.
- دعم تنفيذ برامج فعالة لتمكين الشباب اقتصادياً وخلق فرص عمل مستدامة والحد من الهجرة غير النظامية المستمرة وتعاطي المخدرات.
- دعم مواجهة التحديات البيئية وحماية حقوق الأشخاص الأكثر تضرراً.
- دعم حماية التراث الثقافي والطب التقليدي في غامبيا والحفاظ عليهما.
- دعم حماية حقوق الإنسان فيما يتعلق بمجالي صيد الأسماك والتعدين.
- تقديم الدعم اللازم من أجل التغلب على تحديات تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وجبر الضرر.

Notes

[1] Aji Adam Ceesay (chairperson), Sainabou Jahateh, Isatou Camara, and Mamie Sanyang (members).
[2] At the Kairaba Beach Hotel, The Gambia.
[3] At the Bakadaji Hotel, The Gambia.
[4] Such as the Optional Protocol to International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (CESCR), Optional Protocol to the Convention against Torture (OPCAT), Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on a communications procedure, and Optional Protocol to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW-OP).
[5] NHRC State of Human Rights in The Gambia Report 2022. Available at: https://www.state.gov/wp-content/uploads/2023/02/415610_THE-GAMBIA-2022-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf ; and NHRC State of Human Rights in The Gambia Report 2023. Available at: https://www.gm-nhrc.org/download-file/0d55c744-0c84-11ef-a991-02a8a26af761 (accessed 30/09/2024).
[6] The said former Commander was found to have tortured a man. The Commission recommended compensation for the victim, removal of the Commander as head of the Anti-Crime Unit and the Police to institute training on human rights for its officers.
[7] The Gambia Judiciary established the Prisons Visiting Committee in May 2023, in line with section 143(1) of the Constitution. The objective is to ensure speedy trials for prisoners. See The POINT online of May 26, 2023. Available at: https://thepoint.gm/africa/gambia/headlines/judiciary-prisons-visiting-committee-established#:~:text=Chief%20Justice%20Hassan%20B.,accused%20persons%20in%20remand%20custody. (accessed 02/10/2024).
[8] Legal Aid Act, 2008, s.30.
[9] Women's (Amendment) Act 2021; Civil Marriages (Amendment) Act 2021; Married Women's Property (Amendment) Act, 2021; Matrimonial Causes (Amendment) Act 2021; The Gambia Nationality and Citizenship (Amendment) Act 2021; Births, Deaths, and Marriages (Amendment) Act 2021; Domestic Violence (Amendment) Act 2021; Tourism Offences (Amendment) Act 2021; and Christian Marriages (Amendment) Act 2021.
[10] Labour Act 2023, s.40 (establishment), s.46 (jurisdiction).
[11] See Appendix 1: "The Gambia's Health Service Statistics 2023."
[12] Children's (Amendment) Act 2016, s.24.
[13] Women's Act 2010, ss.27-28.
[14] See International Telecommunication Union (ITU), 2024.
[15] Acute Kidney Injury that led to the death of seventy-one children in The Gambia, resulting from the consumption of four contaminated cough syrups imported from India.
[16] See Gambia Bureau of Statistics, August 2024 for The Gambia 2024 Population and Housing Census Preliminary Report. Available at: https://gambia.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/2024-09/Preliminary%20Report%20of%20the%202024%20Census%20in%20The%20Gambia_0.pdf (accessed 28/09/2024).